قسم الإعلام والعلاقات العامة
تشرين الأول ٢٠٠٩

إصدار ٢ عدد ١

www.ladeleb.org

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

واخيرا تشكلت الحكومة وبدأت عملية منحها الثقة الطريق الدستورية العادية، وبالتالي بات اطلاق التحضيرات للانتخابات البلدية مسألة ضرورية وملحة.

كانت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات تتمنى ان تنطلق ورشة اقرار قانون اللامركزية الادارية كخطوة سابقة لاصلاح قانون البلديات عموما، بما في ذلك آلية انتخاب المجالس البلدية. الا ان الوقت بات داهما، ولكي لا يتم تأجيل الانتخابات البلدية التي تستحق ابتداءا من الثاني من شهر ايار المقبل، لا بد من العمل مباشرة على اصلاح بعض المواد في القانون الخاصة بالانتخابات.

هذا وكانت الجمعية قد باشرت الاعداد للانتخابات البلدية منذ حوالي الثلاثة اشهر. حيث نظمت لقاءات مع خبراء محليين ودوليين ورؤوساء بلديات من ذوي التجارب في هذا المجال. كما شكلت لجنة من ذوي الاختصاص لصياغة مسودة مشروع قانون لانتخاب البلديات ليشكل اداة الضغط والتأثير على صناع القرار.

فضلا عن هذه الخطوات الهامة، اعدت الجمعية استرتيجية مزدوجة لتعزيز ديمقراطية الانتخابات اللالبلدية، تتجه الاولى نحو صانعي القرار لاقرار التعديلات اللازمة على القانون، ونحو المواطنين لتعزيز الثقافة الانتخابية اكثر فاكثر وتعزيزا للديمقراطية في البلاد. اما الثانية فتسير نحو اعداد الخطة الوطنية لمراقبة الانتخابات قبل واثناء الاقفتراع.

اننا اذ نأمل ان نتمكن من ان تجري الانتخابات في مواعيدها من دون تأجيل مع القدرة على اقرار التعدبلات الضرورية على الية الانتخاب، نتطلع الى مشاركة اكبر عدد من الجمعيات والمتطوعين لكي نمكن من مراقبة الانتخابات حرصا على ديمقراطيتها ونزاهتها وحر يتها.

مراقبة الإنتخابات من المطلب الحق إلى الحق الذي يكفّله القانون

جاءت المادة ٢٠ من قانون الإنتخابات النيابية رقم ٢٠٠٨/٢٥ لترسّخ حق المجتمع المدني في مواكبة ومراقبة الإنتخابات ومجرياتها. وكانت «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات» اول من أدخل ثقافة مراقبة العملية الإنتخابية منذ تأسيسها سنة ١٩٩٦. وذلك إيماناً منها بأهمية دور المجتمع المدني كعنصر أساسي لا غنى عنه في عملية التحول الديمقراطي من خلال ضمان ديمقراطية ونزاهة وشفافية الإنتخابات كعملية ينخرط فيها المجتمع بكل فئاته من جهة ولتعزيز الحريات الخاصة والعامة وضمان التداول السلمي للسلطة ولإحترام معايير ومبادئ الإدارة الرشيدة من جهة أخرى.

إن «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات» هي جمعية مدنية غير حكومية ومستقلة، لاتتوخى الربح، متخصصة بموضوع الإنتخابات ومدى إرتباطها بالديمقراطية. ومن إحدى أهدافها رفع الوعي المجتمعي بأهمية العمل الجماعي المنظم من خلال نشر الثقافة الإنتخابية بين المواطنين وتعريفهم بحقوقهم للدفاع عنها من خلال تدريب وتأهيل مراقبين متطوعين بهدف إيجاد فريق عمل كفوء وفاعل ليراقب سير العمليات الإنتخابية بكافة مراحلها.

كما عملت الجمعية من أجل إدخال المبادئ الإصلاحية على قانون الإنتخابات النيابية على اعتبار هذه الإصلاحات وسيلة تضمن للمواطن حقوقه المدنية والسياسية وتصون حرياته العامة والخاصة.

وقد أطلقت الجمعية لتحقيق هذه الاهداف «الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي» سنة ٢٠٠٦، كوسيلة للضغط على المجلس النيابي. لقد قامت الحملة المدنية بالعديد من النشاطات والتحركات، لعل أهمها تسليم القيادات اللبنانية المتوجهة إلى مؤتمر الدوحة ملفاً يتضمن طروحات الجمعية حول إصلاح الأطر الإنتخابية في خطوة غير مسبوقة بتاريخ العمل المدني في لبنان حيث يُشارك المجتمع المدني في النقاش حول الإصلاح الإنتخابي.

و«تحت شعار خلي عينك عليها» راقبت الجمعية و«التحالف اللبناني لمراقبة الإنتخابات» الذي يضم أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والجامعات، الإنتخابات النيابية اللبنانية ٢٠٠٩ معتمدة على منهجية علمية لمتابعة ومراقبة الحملات الإنتخابات قبل وخلال يوم الإقتراع. تضمنت المنهجية معايير تتناسب مع المعايير الدولية لديمقراطية الإنتخابات وتستهدف كل من الادارة المشرفة على الانتخابات، والاحزاب والقوى السياسية المنخرطة فيها، ووسائل الاعلام والناخبين. Pic ١

وقد صدر عن التحالف بيانات وثلاثة تقارير خلال رصد للحملات الانتخابية وثلاثة بيانات في يوم الاقتراع دونت فيها المخالفات المرصودة من قبل فريق عملها ومتطوعيها البالغ عددهم حوالي ٢٢٠٠ مراقب متطوع من كافة الدوائر الإنتخابية. وتنكب الجمعية حاليا على اعداد التقرير النهائي المفصل حيث تقوم بالتدقيق للتأكد من صحة المخالفات والشكاوى التي رصدتها ودونتها فرقها عبر أدوات توثيق خاصة. وتعهدت الجمعية أن تضع بتصرف المجلس الدستوري كل المعطيات المتوفرة لديها للنظر في الطعون النيابية المقدمة اليه من قبل المرشحين الفائزين والراسبين..

بين الانتخابات النيابية والانتخابات البلدية: المسيرة مستمرة

وتعتبر "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» أن الإنتخابات بأنواعها المختلفة هي إحدى أهم مقومات الحياة الديمقراطية وتشكل اساس الحكم الصالح. وبما أنها ترى ان البلدية هي حلقة مركزية من حلقات التنمية المحلية، تساهم في تطور المجتمع المحلي ونمائه، لما تمثله من مقومات شرعية السلطة المحلية المنتخبة في اطار عملية انتخابات عامة. لذلك ارتأت الجمعية ايلاء الانتخابات البلدية الإهتمام منذ العام ١٩٩٧، حيث اطلقت اكبر حملة مدنية بتاريخ العمل المدني في لبنان. فكانت حملة « بلدي بلدتي بلديتي « التي انطلقت بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني للحث على إجراء الإنتخابات البلدية والتي أجريت بالفعل في العام ١٩٩٨ بعد طول إنقطاع دام اكثر من خمس وثلاثين سنة. فقامت الجمعية بمراقبة سير العملية الإنتخابية.

وفي نيسان ٢٠٠٨ انطلقت الجمعية بعمل دؤوب لاصلاح القانون البلدي من خلال القيام بمشاورات وأبحاث ودراسات حول إصلاح القانون البلدي المرعي، فنظمت في أيلول ٢٠٠٨ برعاية «المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية» عدة ورشات عمل وحلقات بحث ركزت حول « أهمية اللامركزية الإدارية ومدى تأثيرها على الحياة السياسية اللبنانية وإصلاح العمل البلدي « بمشاركة رؤوساء وأعضاء المجالس البلدية في لبنان. وقد نتج عن هذه الحلقات إصدارات حول إصلاح الأطر الإنتخابية للبلدية التي اكدت على أهمية اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة في لبنان، بما ينسجم اصلا مع التوجهات الاصلاحية التي اقرها اتفاق الطائف.Pic٢

وتعمل الجمعية حاليا مع شركائها على صياغة مسودة الإصلاحات الخاصة بالحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي والتي توصلت اليها بعد عدة ورشات عمل شارك فيها خبراء وجمعيات مدنية محلية وأجنبية تُعنى بإصلاح قانون البلديات وبحضور معالي وزير الداخلية والبلديات الأستاذ زياد بارود. على أن يتم طرح مسودة الإصلاحات هذه من خلال حملة تشمل كافة المناطق اللبنانية.Pic٣

أبرز المبادئ الإصلاحية التي طرحتها الجمعية

اعتماد نظام الإنتخاب النسبي - تشكيل الهيئة المستقلة لإدارة الإنتخابات في لبنان - توزيع الدوائر بشكل يضمن العدالة والمساواة في توزيع المقاعد والناخبين. وضع سقف للانفاق الانتخابي ومعايير لتنظيم الاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية. تعزيز مشاركة المرأة عبر اعتماد الكوتا النسائية - وخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة وتسهيل مشاركة الاشخاص ذوي الإحتياجات واعتماد قسيمة الإقتراع الموحدة المطبوعة سلفاً

الإصلاحات المقترحة والمرتبطة بإصلاح قانون البلديات

في تطوير العمل البلدي

تعزيز صلاحيات إتحاد البلديات - وتحديد صلاحيات ودور المجلس البلدي - وضع معايير خاصة للحدود الجغرافية لإتحاد البلديات - القيام بالاصلاحات الإدارية والإجرائية التي من شأنها توسيع صلاحيات المجلس البلدي ورفع الرقابة المسبقة عن أعماله واعتماد الرقابة اللاحقة وتوفير القدر الكافي من الإستقلالية الإدارية والمالية للمجالس البلدية بالاضافة الى تطبيق القرارات الخاصة بتسهيل مشاركة الاشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية من خلال تجهيز المراكز واعتماد آليات خاصة بذلك- استكمال التعديلات الدستورية لخفض سن الإقتراع.

في تنظيم الانتخابات البلدية

تطالب الجمعية باعتماد نظام التمثيل النسبي حاصة للبلديات الكبيرة (١٨ مقعد وما فوق) وبوضع سقف للإنفاق الإنتخابي - وتنظيم الإعلام والاعلان والدعية الإنتخابية - واقرار الهيئة المستقلة المنظمة والمشرفة على الانتخابات.

ومن المطالب التي تراها الجمعية ضرورية هي الإنتخاب في أماكن السكن - ورفع قيد الترشح عن أساتذة التعليم الثانوي والاساتذة الجامعيين- واعتماد مكننة الإنتخابات - وتقصير ولاية المجلس البلدي - والسماح للقوات المسلحة بالمشاركة في الانتخابات وكذلك بالنسبة للموقفين الذين لم تصدر احكام بحقهم عملا بمبدأ قرينة البرائة.

وبما أن التوعية على الإنتخابات تأخذ حيزا كبيرا في الإختيار والتنمية المحلية فإن الجمعية وضعت خطة متكاملة تتضمن التثقيف والتدريب واكتساب المهارات الديمقراطية. وأخذت هذه الخطة أشكال عدة منها:

البدء بمشروع تحت عنوان « المناصرة لإصلاح القوانين الإنتخابية من أجل ديمقراطية مستدامة في لبنان» بالتعاون مع الإتحاد الاوروبي يهدف إلى تمكين مجموعات من الفئات الشبابية الفعالة والناشطة ضمن المناطق اللبنانية وتنمية قدراتها حول القوانين الإنتخابية من أجل ديمقراطية مستدامة في لبنان.

تنظيم ندوات تشمل الأقضية اللبنانية يشارك فيها رؤوساء وأعضاء المجالس البلدية تطرح الجمعية من خلالها إصلاحاتها القانونية وتفتح باب النقاش حولها بما يعزز مشاركة المجتمع المدني بصورة فعالة في تعميم الفكر الديمقراطي على المستوى المحلي.

تنظيم لقاءات مع اللجان النيابية لمناقشة الإصلاحات والسعي لتنفيذها إنطلاقاً من المجلس النيابي اللبناني.

إطلاق «حملة المدافعة عن إصلاح قانون الإنتخابات البلدية» ابتداءا من شهر تشرين الثاني والتي ستشارك فيها كافة الجهات المعنية من بينها وسائل الإعلام والقوى الميدانية والسياسية والنقابية. وقوى الضغط وصانعي القرار وصولا إلى ضمان معايير النزاهة الشفافية والديمقراطية في العملية الإنتخابية.

بالإضافة إلى العديد من البرامج التحضيرية لإدارة العملية الإنتخابية في المرحلة القادمة من خلال مراقبة الإنتخابات البلدية.